من الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة والقدس والشتات، وبوفد موحّد على طاولة المفاوضات الثنائية والمتعدّدة ورفع سقف المفاوضات السياسية وفق قرارات الشرعية الدولية، بالربط بين أي حل مؤقت وحق تقرير المصير واستعادة قضية اللاجئين الى المفاوضات الثنائية على اساس حق الاختيار الديمقراطي للشتات بالعودة أو التعويض وفق قرار الامم المتحدة الرقم ١٩٤». وذهب حواتمه الى حد الاعتقاد بأن الناخب الاسرائيلي أدرك ان «المفاوضات الثنائية والمتعدّدة وسقف ورقة الدعوة الاميركية... لن توصل الى أمن وسلام». وبالتالي فان «غالبية الشارع الاسرائيلي أعطت اصواتها لبرامج حق تقرير المصير، وحتى للتفاوض مع م.ت.ف.». وعلى اساس هذا الاعتقاد، رأى حواتمه انه «لا يجوز ان يبقى السقف الفلسطيني محشوراً بالسقف السياسي والتمثيلي الذي تمّ في مدريد تحت ضغط الشروط الاميركية والليكودية»[٥٤].

كانت القوة الوحيدة من القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في اطار م.ت.ف. التي اختلف موقفها بصورة قاطعة، مع ما ورد من مواقف هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. فقد واصلت الجبهة تبني الخط السياسي الرافض عينه. فهي استغربت موقف القوى الفلسطينية التي رحبت بنتائج الانتخابات الاسرائيلية، ودان امينها العام د. جورج حبش، «الاوساط الفلسطينية التي هلّلت لنجاح حزب العمل الصهيوني في الانتخابات الاسرائيلية». واعتبر ان هذه الاوساط تقفز من فوق آلام ومعاناة شعبنا، وتهرب من واقع خضوعه للاحتلال وعمليات سلب أرضه وهويته، لتوهم العالم زيفاً ان انتصار رابين هو انتصار للحق الفلسطيني». وأشار حبش، الى ان ماضي رابين غير البعيد، وسياسة القبضة الحديدية وتكسير العظام، ما زالت ماثلة في الأذهان، وتتأكد، يومياً، عبر مواقفه التي ما زالت تصرّ على الغاء دور م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وترفض حقه في تقرير مصيره واقامة دولته، وتسعى الى تخليد الاحتلال بأشكال أخرى. وقال: «اذا كان انتصار رابين هو انتصار للمشروع الاميركي، فإن شعبنا، بغالبيته الساحقة، أعلن رفضه لهذا المشروع بعد ان اتضحت أمامه معالم التمييز الاميركي في مفاوضات مدريد وواشنطن». وحذّر من «ان شعبنا لن يرحم مشيعي الاوهام ومثبطي الهمم اللاهثين وراء سراب حزب العمل الصهيوني»، مؤكداً «ان الشهور القليلة المقبلة ستكشف عقم هذه الاوهام»[٥٥].

ورأت مجلة «الهدف»، في احدى افتتاحياتها، انه لا فارق هامّ بين العمل والليكود «فاننا لا ننكر وجود اختلافات شكلية في التكتيك بين العمل والليكود، ولا نقلّل من انعكاسات الحدث على مسار التسوية الاميركية المطروحة، ووتائرها. لكن مثل هذه الفروقات والانعكاسات لا ولن ترقى الى مستوى الاستجابة [الى] الحدّ الادنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية والعربية التي أقرّت بها الشرعية الدولية، أو حتى ما هو دون ذلك، أي الانسحاب الاسرائيلي من [على] الاراضي العربية المحتلة كافة»[٥٦].

أهمية موقف الجبهة الشعبية هذا ينبع من انه يتقاطع مع مواقف عدد من القوى الفلسطينية الهامّة خارج اطار م.ت.ف.، وبصورة خاصة حركتي «حماس» و«الجهاد الاسلامي» والمنظمات الفلسطينية المنشقة عن المنظمة. كما يمكن ان يلتقي مع ميول بعض العناصر والقوى الصغيرة في م.ت.ف.، وربما داخل «فتح» نفسها.

لكن الامر اللافت للنظر، ان موقف الجبهة الرافض لم يعد يستمد عناصره من عناصر موقفه السابق عينه، والتي قدّمنا نموذجاً لها في خلال ردّ فعل الجبهة الشعبية على قرار المجلس